

## المهنة خياطة، الجنسية إثيوبية، الراتب 7 دولارات شهريا

### كورونا يعمق العبودية ويفرض العمل القسري لتعويض نقص العمالة



هنا سلسلة جهنمية

قلل من منح الإنتاج، وعندما اشتكت هي وزميلاتها، أخبرهن المراء بأن بإمكانهن المغادرة إن كنَّ غير راضيات. وهي ممارسة شائعة لتثني العمال عن الشكوى. وقالت بيرتوكان -التي غيرنا اسمها لحماية هويتها- وهي ترضع طفلها "قبل لنا إنه ينبغي علينا التحلي بالصبر". وقال نشطاء ونقابيون إن وضع حد انقراطي للأجور سيساعد في حماية العمال من مثل هذه الانتهاكات. وزاد الوفاء من أهمية إنشاء نقابات عمالية تأخر وجودها كثيرا في أواسو والمجمعات الصناعية الأخرى، وفقا لنشطاء.

وقال أنجيسوم جيبيري يوهانس -وهو رئيس الاتحاد الصناعي لنقابات عمال المنسوجات والجلود والملابس في إثيوبيا- "كلما زاد عدد العمال المنظمين زادت فرصهم في حل المشاكل التي نشأت بسبب الوفاء".

لكن بالنسبة إلى بعض عمال الملابس مثل بيرتوكان، تبدو إمكانية التصديقات السريعة ضئيلة طالما استمر الوفاء. وقالت بيرتوكان "لست متأكدة من موعد عودة الأمور إلى طبيعتها. إذا استمر الوفاء ولم تحقق الشركة أرباحا، فإمادا تتوقف".

من تسريح العمال على الرغم من التراجع الكبير في المبيعات والطلبات. وأجبرت المئات من العاملات على الخروج في إجازة في يناير 2020 وطرد بعضهم أثناء تفشي الوباء، وفقا لمسح عبر الهاتف شمل 3896 عاملة ملابس وأجري بين 28 أبريل و1 يوليو.

وقالت العاملات لمؤسسة تومسون رويترز إنهن حصلن على إجازة لم تكن أجورهن كافية خلالها، مما أجبر البعض على تخطي وجبات الطعام أو الاقتراض لشراء الطعام. وتعيش أغلبيتهن في أحياء فقيرة بالقرب من المجمع، ويتشاركن في غرف صغيرة في الكثير من الأحيان دون مياه.

وقالت تيغيست إنها تلقت 450 بير إثيوبي (11.65 دولار) شهريا، أي ثلثي أجرها العادي، وتكافح لتغطية نفقاتها، فعدت إلى قريتها إلى أن أعيد افتتاح المصنع الذي تعمل فيه. وذكرت أخريات، مثل بيرتوكان البالغة من العمر 24 عاما، أنه تم تخفيض أجورهن منذ عودتهن من عطلة دامت 21 يوما.

وأضافت تيغيست أن صاحب عملها اقتطع منحة الطعام مما سبب خفضا في الأجور بنسبة 20 في المئة. كما أنه

ارتبطت مهنة الخياطة في إثيوبيا بظروف التشغيل الهشة حيث تواجه الخياطات ظروفا قاهرة نتيجة تدني الأجور والعمل القسري لساعات طويلة خصوصا مع ضغوط الوفاء الذي أشاع مخاوف العدوى بفيروس كورونا، ما أدى إلى تخفيض العمالة داخل المصانع.

● أواسو (إثيوبيا) - تصنف مهنة الخياطة في إثيوبيا ضمن أسوأ الوظائف والأدنى أجرا حتى قبل أن يتقضى كوفيد -19. كانت الخياطات في مجمع أواسو الصناعي في إثيوبيا من بين أسوأ عمال الملابس أجرا في العالم، إذ تكسب الكثيرات منهن أقل من 30 دولارا في الشهر.

وقالت عدة خياطات في تصريحات صحافية، إن خفض الأجور والعمل القسري لساعات إضافية أصبحا من الممارسات الشائعة اليوم في المصانع التي تعاني من نقص الموظفين والتي هجرها المئات من العاملين السابقين لأسباب تشمل الخوف من الإصابة بفيروس كورونا المستجد.

وقالت تيغيست، وهي خياطة تبلغ من العمر 20 عاما، إن بعض زملائها لم يعودوا إلى أواسو منذ تسريحهم في أشهر الوباء الأولى، حين تضررت صناعة الملابس العالمية بسبب الطلبات الملغاة.

وفي الأشهر الأخيرة، أجبر أرباب العمل المتحمسون لتعويض الخسائر العمال الباقين على تحمل الركود، كما أكدت لنا تيغيست -التي غيرنا اسمها لحماية هويتها- وعمال آخرون.

وقالت تيغيست -التي تحدثت إلينا من الغرفة الصغيرة التي تستأجرها مع عاملة أخرى مقابل 275 بير إثيوبي (حوالي 7 دولارات) شهريا، وهو مبلغ يقرب من نصف راتبها الشهري البالغ 650 بير إثيوبي- "كان علينا أن نعمل أكثر لسد الفجوة".

وأضافت "نحن نخشى الإصابة بالفايروس لكن علينا أن نستمر لأنه ليس لدينا أي خيار آخر". وقد اضطرت إلى العمل لتجنب أن تكون "عبئا" على أسرته الفقيرة التي تعيش في قرية جنوبية.

وقالت إنها منذ عودتها من الإجازة كانت تعمل ست ساعات إضافية في الأسبوع دون أجر، وكان المقابل بطاقات بقيمة 0.13 دولار لهاتفها المحمول. كما أبلغت خمس نساء أخريات على الأقل عن تجارب مماثلة منذ إعادة افتتاح المصانع. وقلن إنهن عملن مع شركات مصنعة مثل كاي جي غارتمس وإنوشين إباريل التي تتعامل مع علامات تجارية كبيرة مثل ذا تشيلدرنز بليس وليفايس.

ونفى مدير في كاي جي جي غارتمس ورئيس الموارد البشرية في إنوشين إباريل هذه المزاعم وقال إن المصانع لم تغلق خلال تفشي الوباء. وقال فيتسوم كيتيما، المدير العام لمجمع أواسو الصناعي، "لا توجد مثل

الخياطات الأقل أجرا في العالم يشتغلن في ظروف أشبه بالعبودية، حسب مركز الأعمال وحقوق الإنسان بجامعة نيويورك

وقال العمال الذين كانوا في أواسو عندما بدأت الأزمة الصحية إنهم يكافحون من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية على الرغم من الإجراءات الحكومية التي تهدف إلى حمايتهم. وقد أعلنت إثيوبيا حالة الطوارئ لمدة خمسة أشهر في أبريل لمكافحة فيروس كورونا والتخفيف من تأثيره، وحظرت الشركات، بما في ذلك مصانع الملابس،

## الاقتصاد الأردني يكزس مجددا الاعتماد على المساعدات الدولية

### جائحة كورونا تبرك خطط الدولة في تنمية الإيرادات

ضمن خطة الاستجابة للأزمة السورية بقيمة 725.9 مليون دولار، موزعة على دعم اللاجئين بقيمة 203.6 مليون دولار، ومشاريع للمجتمعات المستضيفة بقيمة 168.8 مليون دولار، ودعم من خلال الموازنة العامة بقيمة 353.5 مليون دولار. ولفتت الوزارة إلى أنه تم توجيه حوالي 64 في المئة، من قيمة المساعدات الخارجية الكلية المتعاقد عليها لدعم الموازنة العامة بقيمة 2.35 مليار دولار. وتوسع عمان إلى تسريع تعافي الاقتصاد، ويرى خبراء أن عمان تصطدم برهانات صعبة في طريق تحقيق أهدافها، لأن الخسائر الناجمة عن الوباء تتطلب سنوات لمعالجتها، في بلد يعتمد بشكل مفرط على المساعدات الدولية، وليس لديه موارد مستدامة تساعد على مواجهة الأزمات.

وفتح الأردن معظم الشركات وخفف قيود الحركة في أوائل يونيو للتقليل من أعباء جميع القطاعات تقريبا بعد إغلاق دام أكثر من شهرين ونصف الشهر في مواجهة وباء فايروس كورونا الجديد، ومع ذلك لا تزال هناك تحديات. وانخفضت عائدات السياحة بنسبة 36.6 في المئة في الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي، بما قيمته 784 مليون دينار (نحو 1.12 مليار دولار)، بحسب ما أظهر تقرير حديث للبنك المركزي الأردني. وتساهم السياحة بحوالي 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويوظف أكثر من 55 ألف عامل في هذا القطاع الحيوي للبلاد، التي لا تمتلك ثروة نفطية.

عمان - تكشف مؤشرات مالية أن الأردن كزس مجددا خلال العام الجاري الاعتماد الشديد على المساعدات والمنح الدولية، ما يكشف حسب خبراء فشل خطط الدولة في تنمية الموارد خصوصا في ظل تحديات فايروس كورونا على الاقتصاد الهش.

وبلغ إجمالي قيمة المنح والمساعدات الخارجية المتعاقد عليها والمترجم بها الأردن من قبل الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية لنهاية شهر نوفمبر من العام الحالي 3.73 مليار دولار.

### 3.7

مليار دولار قيمة المساعدات الخارجية للأردن من قبل الجهات المانحة حتى نهاية نوفمبر 2020

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية (بترا) عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، أن المساعدات الخارجية توزعت على منح تنموية بقيمة 845 مليون دولار، منها منح متعاقد عليها لدعم الموازنة العامة بقيمة 523 مليون دولار، ومنح لتنفيذ مشاريع تنموية بقيمة 322 مليون دولار. وشملت المساعدات أيضا قروضا ميسرة بقيمة 2.16 مليار دولار، منها قروض متعاقد عليها لدعم الموازنة العامة بقيمة 1.48 مليار دولار وقروض لتنفيذ مشاريع تنموية بقيمة 685 مليون دولار. وتوزعت المساعدات على منح إضافية

## الكويت تقرض تونس لتمويل مشروع مائي

الكويت - منح الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قرضا لتونس بقيمة 263 مليون دينار تونسي (97.4 مليون دولار)، سيخصص لتمويل مشروع حكومي يستهدف تطوير شبكة توزيع مياه الشرب في المناطق الحضرية. وقالت وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار التونسية في بيان، إن القرض ستستفيد منه الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه (شركة حكومية). وأوضح أن المشروع الذي يستهدفه القرض "يندرج ضمن الأولويات الوطنية لاسيما المتعلقة منها بتوفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، حيث ستستفيد منه 35 منطقة حضرية موزعة على 17 محافظة، يبلغ عدد سكانها حوالي 7 ملايين ساكن، وذلك من خلال تحسين شبكات نقل وتوزيع مياه الشرب وتخزين ومحطات الضخ والضغط ومحطات المعالجة، وكذلك الأبار".

وأشارت إلى أن هذا التمويل الذي تبلغ مدة تسديده 30 سنة بما في ذلك فترة إهمال بست سنوات، ونسبة فائدة في حدود 2 في المئة، بعد الرابع ضمن تعهد دولة الكويت من خلال الصندوق بمبلغ 500 مليون دولار، والذي تم الإعلان عنه خلال المؤتمر الدولي للاستثمار في شكل قروض ميسرة على امتداد خمس سنوات أي بمعدل 100

مليون دولار كل سنة من 2016 إلى 2020.

وكانت الكويت قد أعلنت خلال المؤتمر الدولي للاستثمار الذي نظمته تونس عام 2016 عن دعمها المتواصل للبلاد، حيث كشفت عن مساعدات وقروض واستثمارات لإنعاش الاقتصاد التونسي. وبلغ حينها المبلغ المعلن عنه لدعم الاقتصاد التونسي حوالي 500 مليون دولار لتحفيز الاستثمار. وفي وقت سابق، تأثر الدينار التونسي من تقلص النمو وتعطل الإنتاج في قطاع الفوسفات والمحروقات وتعتبر القطاع السياحي بسبب العمليات الإرهابية والأزمة الصحية العالمية المرتبطة بكورونا.

وفي ظل كورونا، يواجه الاقتصاد التونسي ضربة مزدوجة بسبب تراجع عائدات قطاع السياحة وتراجع كبير في إنتاج زيت الزيتون الحيوي من 350 ألف طن إلى 140 ألف طن، إلى جانب تبعات تعطل الإنتاج والطاقة بسبب الاحتجاجات الاجتماعية جنوب البلاد.

وكانت وكالة فيتش قد قالت إن النمو الاقتصادي في تونس من مستوى "ب" المتوسط من عام 2011، مما يعكس القدرة التنافسية المتدهورة، واضطرابات الاقتصاد من جراء الاحتجاجات الاجتماعية والصدمات الخارجية.



من يروي عطش الفقراء

## المفاوضات الأوروبية الصينية تحقق اتفاقا مبدئيا حول الاستثمارات

إضافة إلى ذلك، أعلن الاتحاد الأوروبي أن الصين التزمت بـ"التنفيذ الفاعل" لقواعد منظمة العمل الدولية التي سبق أن صادقت عليها "والعمل من أجل المصادقة على الاتفاقات الأساسية (للمنظمة)، بينها تلك الخاصة بالعمل القسري".

وقال نائب رئيسة المفوضية الأوروبية فلاديس دومبروفسكيس "علينا أن نبقى واقعيين، هذا الاتفاق لم يقدم حلا لكل التحديات التي نواجهها، والمرتبطة بالصين، وهي كثيرة".

وتدارك "لكنه يقيد الصين (اليوم) بالتزامات في الاتجاه الصحيح أكثر من أي وقت مضى".

لكن المشرعين الأوروبيين حذروا من أنه يستحيل إجبار الصين على تحسين سجلها على صعيد حقوق العمال.

استعداداته لتولي الرئاسة أملا التنسيق مع حلفائه الغربيين.

ولطالما سعت أوروبا إلى إفساح المجال بشكل أكبر للشركات الأوروبية لدخول الأسواق الصينية الكبرى، لكن عدم تقييد بكين بالمعايير الدولية للعمال شكل حجر عثرة أمام إنجاز الاتفاق.



وتؤكد بروكسل أن "الاتفاق الشامل بشأن الاستثمارات" هو الأكثر انفتاحا من قبل الصين التي خفضت العوائق أمام الشركات الأوروبية وعززت فرص المنافسة وشدت قواعد حماية البيئة.

"أهمية اقتصادية كبرى"، وأن الصين التزمت بتوفير "مستوى غير مسبوق من الوصول إلى الأسواق لمستثمري الاتحاد".

ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة الرسمية عن الرئيس الصيني قوله إن الاتفاق "يبرهن على تصميم الصين وجديتها في إتاحة انفتاح واسع النطاق".

ووصف شي أوروبا والصين بأنهما "أكبر قوتين وسوقين وحضارتين في العالم".

وجاء في تغريدة لفون دير لاين أن "هذا الاتفاق سيحافظ على مصالحنا وسيروج لقيمتنا الأساسية. إنه يؤمن لنا رافعة للقضاء على السخرة".

لكن من شأن إنجاز الاتفاق في نهاية العام أن يغير استياء الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن الذي يستكمل

بروكسل - توصل الاتحاد الأوروبي والصين إلى اتفاق "مبدئي" واسع النطاق حول الاستثمارات، حيث تامل بروكسل أن يشكل فرصة لتحقيق مكاسب، على الرغم من المخاوف المرتبطة بسجل بكين على صعيد حقوق الإنسان وعدم التزامها بالمعايير الدولية للعمال.

وأعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين ورئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال التوصل إلى الاتفاق "المبدئي" للاستثمار المتبادل بين الاتحاد الأوروبي والصين بعد مؤتمر عبر الفيديو مع الرئيس الصيني شي جينبينغ أجري بمشاركة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

وأعلن الاتحاد الأوروبي أن الاتفاق الذي يتوقع أن يستغرق إنجازه والمصادقة النهائية عليه أشهرًا يكتسي